Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأقول: هذا الحديث مما دس على أبي هريرة بسند صحيح وكان واهي المتن ولهذا لم يورده الشيخان.

وواضعه إما أن يكون أمويا يريد أن يرفع مكانة عثمان رضى الله عنه.

وكان الأمويون يحتمون به ويضعون الأحاديث في علو شأنه وصنع الشيعة عكس ذاك، وغفل الواضع فأغفل الاستئذان في الدخول، ونسى أن عائشة هي التي كانت ترجل رسول الله ﷺ لا رقية، وأخطأ في التوقيت وأسقط العلماء متنه، ولا يضير ذلك أبا هريرة حيث لم يقل إنه واضعه، أو واضعه كان عثمانيا عندما حوصر في داره وأخذوا يروجون الشائعات عنه، فكان ذلك ردا عليهم، وأخطأ الواضع الطريق.

ولكن الشيخ عبدالحسين يصرعلى ربط وضع مثل هذا الحديث برقبة أبي هريرة(١) وقد انتقده الشيخ عبدالله العلايلي في هذا التوجه فقال:

وكان قدماء رجال الحديث أو الفقه أو الكلام يعصبون التهمة برأس أحد رجال السند (أو بواضع مجهول) يجدون فيه مؤهنا طاعنا أو مبيحا لاحتماله.

ولكن السيد.. وهي النقلة الخطرة، يتجاوز رجال السند إلى أبي هريرة نفسه فيأخذه بالاتهام أخذا عنيفا.

وقد استبعد من حديثه طائفة قد يتهم بها راوٍ دونه، واستبعد ما يتأول من حديثه تأولا سائغا مقبولا، ومنها جملة أخرجها الشيخان البخاري ومسلم، وعند علماء الجرح والتعديل أن من روى له البخاري فقد جاز القنطرة، وأن من اتفق عليه الشيخان عند علماء الرواية ومصطلح الحديث في قوة المتواتر، ولا مجال لتأويلها إلا بتعسف، بل لا مجال لتأويلها أصلاً(٢).

---

(١) أبو هريرة: ١٧٨.

(٢) تعليقات الكتاب ص ح.